

قانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٩

بريط موازنة الهيئة الزراعية المصرية

للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

(المسادة الأولى)

قدر كل من استخدامات وإيرادات الهيئة الزراعية المصرية لسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٣٣٦٢٧٠٠ جنية (فقط وقدره اثنان وثلاثون مليوناً وستمائة وسبعين وعشرون ألف جنيه) وذلك وفقاً لما يلى :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدر الاستخدامات الجارية لسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٣١٧٨٧٠٠ جنية (فقط وقدره واحد وثلاثون مليوناً وسبعيناً وسبعين ألف جنيه) موزعة على الباقين التاليين .

(أ) بحصة الباب الأول - أجور بمبلغ ٢٤٩٥٠٠ جنية .

(ب) بحصة الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٢٩٢٩٣٠٠ جنية منه مبلغ ٢٤٨٦٠٠ جنية تأمين الحكومة .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدر الاستخدامات الرأسمالية لسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٨٤٠٠٠ جنية (فقط وقدره ثمانمائة وأربعمائة ألف جنيه) موزعة على الباقين التاليين :

(أ) بحصة الباب الثالث - استخدامات إسهامية بمبلغ ٥٧٣٠٠ جنية .

(ب) بحصة الباب الرابع - تحويلات رأسية بمبلغ ٢٦٧٠٠ جنية .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

قدر الإيرادات الجارية لسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٣١٧٨٧٠٠ جنية (فقط وقدره واحد وثلاثون مليوناً وسبعيناً وسبعين ألف جنيه) بالباب الثاني - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

قدر إيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٨٤٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانمائة وأربعون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الثالث - إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع - قروض و تسهيلات إثنانية ٣٩٠٠٠ جنيه وكله قروض من بنك الاستثمار القومي لتمويل الاستثمارات .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

تلزم الهيئة بمواصلة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث - الاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة الرابعة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يخص لها عن الأعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة وزارة المالية .

(المادة السادسة)

يشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٨٩

يضم هذا القانون بحاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ ذى القعده سنة ١٤٠٩ (٢٩ يونيو ١٩٨٩) .

حسني مبارك

بيان موازنة الخطة الإذاعية المصرية
للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩

الجريدة الرسمية - العدد ٣٩ في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٨٩ ٢٢٤٩

البيان	البيان	البيان
١٩٩٠/٨٩	١٩٩٠/٨٨	١٩٩٠/٨٨
جنبيه	جنبيه	جنبيه
باب ٢ — إيرادات وتحويلات جارية باب ٢ — إيرادات وتحويلات جارية	باب ٣ — نفقات جارية وتحويلات جارية منه مبلغ ٣٤٨٦٣٠ فائض	باب ١ — الأجرور باب ٣ — نفقات جارية وتحويلات
٣٥٥٠٠	٣٤٩٥٠٠	٣٤٨٨٠٠
٢٣٨٨٠٠	٢٣٨٧٠٠	٢٣٨٩٠٠
١٣٠١٤٠	١٣٠١٤٠	١٣٠١٤٠
جملة الإيرادات الجارية ...	جملة الإيرادات الجارية ...	جملة الإيرادات الجارية ...
٣٣٠٠٥٢	٣٣٠٠٥٢	٣٣٠٠٥٢
باب ٣ — إيرادات رأسمالية منشورة	باب ٣ — إستهلاك استهلاك	باب ٣ — إستهلاك استهلاك
٠٠٩٠٩٠٠	٠٠٧٣٥٠٠	٠٠٧٣٥٠٠
٠٠٧٠٠	٠٠٦٧٠٠	٠٠٦٧٠٠
باب ٤ — قروض وتمويلات ائتمانية	باب ٤ — تحويلات رأسمالية ...	باب ٤ — تحويلات رأسمالية ...
١٠٨٧٠٠	١٠٨٧٠٠	١٠٨٧٠٠
٣٣٦٧٠٠	٣٣٦٧٠٠	٣٣٦٧٠٠
أحوال الإيرادات ...	أحوال الاستخدامات ...	أحوال الاستخدامات ...
٣٣٦٧٠٠	٣٣٦٧٠٠	٣٣٦٧٠٠